سمو ولي العهد رعى ندوة تطوير التعليم

تفضل سمو الشيخ جاسم بن حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد فشمل برعايته الكريمة ندوة تطوير التعليم العام بدولة قطر التي نظمتها كلية التربية بجامعة قطر خلال الشهر الماضي.

افتتح هذه الندوة الإقليمية الهامة سعادة الأستاذ الدكتور إبراهيم صالح النعيمي مدير الجامعة وحضر حفل الافتتاح سعادة وزير التربية والتعليم والثقافة وسعادة الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط ونائبا مدير الجامعة لكل من الشئون الأكاديمية وشئون الإدارة وعمداء الكليات ومديرو مراكز البحوث، وجمع كبير من الأساتذة والطلاب، وقد ناقشت الندوة بحوثاً هامة حول كيفية تطوير التعليم العام بدولة قطر، وخرجت بتوصيات مهمة في هذا المجال الحيوي.

التفاصيل ص ٨

توصيات تربوية جريئة لتدخل قطر القرن القادم

نحـــو تطوير التـــعليم العـــام بدولة قطر

تحت رعاية سمو ولي العهد الشيخ جاسم بن حمد بن خليفة آل ثاني، عقدت كلية التربية برحاب جامعة قطر ندوة: «نحو تطوير التعليم العام بدولة قطر» في السابع والثامن من اكتوبر لعام ١٩٩٧م، شارك فيها نحو مائتي عضو يمثلون فئات نوعية من المثقفين: تربويين واصحاب فكر واولياء امور، معنيين جميعا بقضايا التعليم واهمية تطويره... وبامتداد سبع جلسات صباحية ومسائية تم عرض «١٧» بحثا ودراسة غطت جميعها محاور الندوة.

واقترحت الندوة ضرورة تشكيل «جهاز تطوير» تتمثل فيه اكفأ العناصر العاملة في القطاعات الادارية والفنية، في قطاعات اخرى حيوية في الدولة: تشريعية وتنفيذية وخدمية لها علاقة وخبرة واهتمام بقضايا التعليم، ويضطلع بمهام التنظير والتنظيم والتنسيق والتسيير والتقويم والتعديل والمتابعة، ويكون سلطة عليا مسئولة عن مسيرة التطوير اشرافا وتخطيطا وتمويلا وتجريبا وتعميما، ويعمل في ترابط وتعاون مع اجهزة الوزارة القائمة بالتعليم، ومع الاجهزة الحكومية والاهلية المعنية بالتطوير وتحسين عوائد التعليم.

وحتى يقوم مثل هذا الجهاز، فان الندوة تقدم افكارا مفتاحية في تطوير التعليم بدولة قطر، تتوزع في المجالات الاساسية الاتية:

اولا: في مجال البنية الهيكلية للنظام التعليمي العام:

١ – تثق الندوة في قدرة الدولة – نظرا لصغر قاعدتها السكانية الوطنية، ولوعود الوفرة المالية التي يحققها النفط وغاز حقل الشمال – على مد الالزام التعليمي في مرحلة اولية لاتقل عشرة سنة، تدخل فيها مرحلة ما قبل المدرسة، حيث اجبرت المتغيرات العصرية في المجتمع القطري حتمية البدء بالسلم التعليمي من رياض الاطفال لعدة اسباب، منها:

أ – خلخلة صلاحية الاسرة كبيئة تربوية وبالذات في الاوساط الشعبية، لحرمانها من كثير من مقومات تربية تكوينية وشائية شاملة للصغار في عصر تعقدت حضارته واساليب حياته.

ب – تخلي الاباء عن دورهم كمربين لانشغالهم باعمالهم وخروج كثير من الامهات للعمل في مؤسسات المجتمع مما ادى الى انتقاص الدور التربوي في المنزل.

ج – ترسيخ مبدء ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص في ظل عدالة اجتماعية تعمل لتقليل او لتذويب الفروق الفردية التي تمايز بين صغار ينتسبون الى بيئات متفاوتة يتعكس اثرها سلبا على تصعيد التباينات في القدرات والاستعدادات في مرحلة التعليم الابتدائي، خصوصا وان شخصية الطفل تتكون في مجملها في السنوات الاولى، ويصعب تعوض في سن لاحقة اوجه النقص التي تقف وراء الرسوب والتسرب، وضعف التحصيل والتكوين.

٢ – وتؤمن الندوة باهمية جعل المرحلتين الابتدائية والاعدادية مرحلة متدمجة في اطار التعليم الاساسي بسنواته الدراسية «٦ + ٣» والذي يؤهل لغرض مزدوج: علمي وعملي، يتفق مع طبيعة التعليم الشامل الذي يغطي كل مراحل التعليم العام.

٣ – ولا تحبذ الندوة سياسة التنويع في التعليم الثانوي بين اكاديمي وتقني او مهني، حيث لا توجد في قطر روافد بشرية متنامية تغذي دوما مؤسسات التعليم التقني المكلف، والذي يشهد عزوفا او نفورا من قبل القطريين، خصوصا وان البنية السكانية الوطنية في وحداتها الاجتماعية والثقافية والدينية لا تتطلب تعليما يقضي على هذه الوضعية المتجانسة او يكرس الطبقية التي تعرفها المجتمعات الضخمة في دول تعج بعشرات او بمئات الملايين من البشر تتفاوت مصالحهم واهتماماتهم وثقافاتهم، وتجد فيها كل شريحة اجتماعية تعليما مناسبا يستجيب لحاجاتها ويشبع متطلباتها.

د . عبد العزيز المفيصيب

ثانيا: في مجال تنظيم البرامج الدراسية:

١ – تؤكد الندوة على ان تربية رياض الاطفال ليست من جنس التعليم المدرسي في صفته الاكاديمية المعروفة، انها في كل مجالاتها المعرفية واللغوية واليدوية والفنية والبدنية والاجتماعية انشطة ممارسة باساليب شفهية وعملية وترويحية وكشفية وتتسم بالتلقائية والابتكارية، وتعمل لتنمية القدرات، وصقل القابليات، واكساب الخبرات والتي تهيء الطفل في سن لاحقة لتعلم مدرسي نظامي ناجح وفعال.

٢ – وتؤكد الندوة بالمثل على وضعية مدرسة «التعليم الاساسي» كمدرسة واحدة وان امتدت لمرحلتين ابتدائية واعدادية.. وهي مدرسة تقدم في مستويين ثقافة عامة تتضمن المواد الاكاديمية من علوم انسانية واجتماعية، واخرى طبيعية، ورياضية، بالاضافة الى تقنيات وفنون واشغال يدوية وتربية رياضية، مع ايلاء اهمية خاصة للغة العربية والتربية الاسلامية تاكيدا لهويتنا الثقافية العربية وعمودها الفقري الاسلامي.

٣ – والمدرسة الثانوية الشاملة تعتبر امتدادا لمدرسة التعليم الاساسي،س بحيث تقدم تعليما يهتم بالعمق ويتنوع في المواد على اساس قاعدة محورية لمواد اجبارية واخرى تخصصية عريضة، وثالثة اختيارية مدعمة للتخصص او للتكامل الثقافي بشكل يسمح بتاهيل الطالب لمواصلة تعلمه في مرحلة جامعية او عليا لاحقة، او لممارسة عمل مرغوب قد يتطلب تدريبا مهنيا في مراكز خاصة او في مؤسسات العمل.

٤ – وهذه المؤسسات التربوية والتعليمية – على امتداد مراحل السلم التعليمي بحاجة الى وضع مناهج مطورة:

أ – تتصدرها ما تم وضعه من اهداف تربوية عامة، واهداف نوعية تخصصية تلتزم بها المناهج في شمول موضوعاتها وترابطها في مداخل متكامل يسجد وحدة المعرفة في مفاهيم ومبادىء ونظريات وقوانين لها ارتباط وظيفي بالتقدم العلمي، وقضايا المجتمع، ومشكلات الحضارة.

ب – وتخدمها كتب مبسطة تحتوي على متون دراسية جامعة، وابنية معرفية منظمة دون تكرار وحشو وانشائية معلومات جزئية، لا تثير دافعية، ولا تشحذ قدرة عقلية، ولا تربي ملكة تحليلية نقدية، ولا تفسح مجالا لجهد كشفي او لتعلم ذاتي، او لتخيل ابداعي.

ج – ويتم التركيز فيها على تحسين الجوانب النوعية في التعليم مما يتطلب تقليل كثافة الفصول وتزويدها بما يلزم لتحويلها الى قاعات نشاط وتعلم وعمل وتجريب، ومراعاة المرونة في الاختيار بين مواد الدراسة، والايقاعات المناسبة في عمليات التعلم المنخفضة مما يتطلبه تفريد التعليم والوفاء باحتياجاته التربوية: التعويضية والاثرائية والتسريعية.

د – وينهض بها مدرسون اكفاء مدربون عل تخطيط المواقف التعليمية وتوفير متطلباتها العلمية، وتقويم عوائدها في اطار اهداف اجرائية او سلوكية بعيدا عن تقليدية «التلقين والحفظ والاسترجاع» وبعيدا عن «شكلية الامتحان التحصيلي الذي يتجاهل تفاعلية التعلم والتعليم وشمولية النمو والتكوين معرفيا ووجدانيا واجتماعيا ومهاريا»، ومن ثم يصبح التقويم تعليميا في خدمة اهداف تشخيصية وعلاجية واثرائية.

هـ – وتستخدم في تعليمها احدث ما توصلت اليه تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية خصوصا وان اجهزة الكمبيوتر قد توافرت باسعار مناسبة، وارتفعت البرمجيات متعددة بالوسائط، وانتشرت بنوك المعلومات وبكات الانترنت، وتعددت صيغ تربية لا نظامية تعلم عن بعد حسب الطلب ويمكن الافادة منها في خدمة المقررات الدراسية.

و – وحتى تكون لهذه المناهج فاعليتها المستدامة، يجب الاخذ بنظام اليوم الكامل الذي يسمح بمعايشة تفاعلية صفية ولا صفية في بيئة تربوية منظمة لساعات طويلة تمارس فيها الانشطة كافة والتي تدخل في حساب التقويم وميزان التكوين، ومد العام الدراسي الذي قد يتسع لثلاثة فصول دراسية، واعادة توزيع العطلات المدرسية، وتجريب نظام الساعات المكتسبة في المرحلة الثانوية الشاملة بما يحقق صلابة جذع ثقافي مشترك، عريض وعميق، يستجيب لحرية الاختيار الذاتي لمواد تضمها منظومة برامجية غنية.

التنوع تتطلبها احتياجات التخصص الدراسي او التوجه المهني، وذلك وفق قدرات المتعلمين ورغباتهم.

وقد تلجا اساليب التدريب الجديدة الى اتخاذ الفترات كبديل للحصص المدرسية، كل فترة تمتد لتسعين او لمائة وعشرين دقيقة، وتتضمن انشطة نظرية وتطبيقية في طبيعتها العلمية الشاملة، وهذا ما يمكن تطبيقه في نظام اليوم الدراسي الكامل.

٥ – واخيرا، فان الندوة تامل في رعاية الدولة الشاملة لمؤسساتها التعليمية وتحمل مسئولياتها الكاملة للحفاظ على مبادىء التجانس الثقافي، والتطبيع الاجتماعي، والتاصيل القيمي، وتعميق الهوية العربية الاسلامية في اوساط الناشئين.

ثالثا: في مجال فنيات الادارة والتوجيه والتدريس وفعاليات النظام التعليمي:

١ – تؤمن الندوة باهمية تطوير الادارة المدرسية، فالمدرسة مؤسسة لها خطرها في المجتمع ويجب ان تدار من خلال مجالس متنوعة لها مهامها الوظيفية وآلياتها العملية، ومنها:

أ – مجلس ادارة المدرسة ويضم شخصيات تربوية وعامة في البيئة المحلية، ويختص بوضع السياسة العامة للمدرسة والاشراف على تنفيذها وتقويمها وتوفير متطلباتها.

ب – مجلس الشئون التعليمية، ويضم المدرسين الاوائل، ويختص بفنيات المناهج وضعا وتدريسا وتقويما وتطويرا، كما يختص ببرامج تحسين كفاءات المعلمين وتدريبهم.

ج – مجلس الانشطة المدرسية، وينهض بكل ما يتعلق بالانشطة في كافة تنوعاتها وتوفير متطلباتها المالية والفنية والبشرية، وتنظيم المعارض والمهرجانات والمباريات الفصلية والسنوية.

د – مجلس الشئون المالية والادارية، ويقوم بضبط الحسابات وحفظ السجلات وجرد المخازن وصيانة المباني والتجهيزات وتوفير متطلبات النظافة والامن والنظام.

هـ – مجلس الآباء والمعلمين، ويهتم بحل المشكلات المدرسية، وتوثيق العلاقات بين المدرسة والاسرة والمؤسسات العاملة في المجتمع المحلي، وتدعيم القدرات المالية لتمكين المدرسة من النهوض بوظائفها المشروعة.

٢ – وبالمثل فان الندوة تعلق اهمية كبيرة على تطوير فنيات التوجيه التربوي بحيث يصبح الموجه المؤهل علميا ومهنيا مستشارا تربويا، يركز في عمله على دراسة المشكلات الدراسية وسبل حلها، ونقل الخبرات والتجارب الناجحة ونشرها، وتنظيم برامج تدريب وورش عمل وحلقات دراسية وندوات علمية تستهدف تحسين مهارات التدريس ورفع الكفاءات، كما يشارك اجهزة الوزارة في كل مشروعات التطوير.

٣ – كما ان الندوة تدعو بالحاح الى الارتقاء بمستويات اعداد المعلمين، اذ بقدر ما يكون المعلم يكون التعليم. وفي هذا الصدد فان الندوة تطالب بالتدقيق في شروط اختيار اكفأ العناصر التي تملك القدرات والميول للتوجه الى مهنة التعليم. وسوف يقبل الطلاب على هذه المهنة في مستقبل قريب حين يصبح التعليم هو المسلك الوظيفي المفتوح امام الجامعيين، على ان تعد كل فئات المعلمين في كلية التربية بالشكل المناسب الذي يغطي كل مجالات التدريس وفي حاجات الواقع التعليمي الجديد، الامر الذي يستدعي بالضرورة تقويم وتطوير برامج كلية التربية، للوفاء بمتطلبات تاهيل المعلم الكفء... ولجذب هذه النوعية المميزة من المعلمين فانه من الاهمية بمكان العمل على تحسين اوضاعهم المادية والادابية، وفتح مسالك الترقي في صفوف المعلمين من مرحلة لاخرى وفي داخل المدرسة الواحدة في بنية وظيفية جديدة تتدرج فيها مراتب: المدرس المساعد «المبتدىء»، فالمدرس الاول او الرائد. مع ضرورة التاكيد على توفير فرص النمو المهني للمعلم اثناء الخدمة، والعمل على توفير كوادر فنية في مجالات الانشطة المدرسية، وتدعيم الخدمات الاجتماعية والنفسية في المدارس مع ضرورة التنسيق بينها.

٤ – ومما يدعم عمليات التطوير في مجالات التعليم تخطيطا وتدريسا وتقويما ومتابعة:

أ – ان يكون التطوير بموجب قرار سياسي ملزم.

ب – انشاء مركز للتقويم والاختبارات المدرسية.

ج – تدعيم فعاليات التربية لذوي الحاجات الخاصة من موهوبين ومعاقين وضعاف التحصيل.

د – تطوير برامج محو الامية وتعليم الكبار والتربية المستمرة والتعليم المهني.

هـ – تجسير الفجوة بين التعليم الثانوي الشامل وكليات الجامعة.

و – وضع استراتيجية محكمة تنظم العلاقة بين وزارة التربية والتعليم والثقافة وجامعة قطر، وبخاصة كلية التربية.

٥ – واخيرا فان الندوة تؤمن بان تطوير التعليم في كل نظمه ليس مسالة سهلة، انها عملية كبيرة ومعقدة تتطلب تغييرا جذريا في المفاهيم والاوضاع والسلوكيات، كما تتطلب التغلب على التحفظات والتخوفات لفئات مهتمة بالتعليم او متعاملة معه من اداريين وتربويين ومعلمين وآباء وتلاميذ ورجال سياسة واقتصاد واجتماع ودين.

ولهذا فان التطرير بحاجة الى مكتب اعلامي يتبع جهاز التطوير، وذلك للتعريف بسياسات التطوير اهدافا ومجالات ومحتويات، مما يتطلب توثيق العلاقات الوظيفية مع اجهزة الدولة وهيئات المجتمع ووسائل الاعلام من صحافة واذاعة وتلفزة لبلورة رأي عام مساند لقضية التطوير، ولخلق بيئة نفسية واجتماعية معززة لعمليات التطوير.

والله ولي التوفيق.